الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية

تسليم جثة معتقل يكشف وجود لبنانيين بالسجون السورية

يتوزّعون بشكل أساسي على سجني صيدنايا وعدرا

الخميس - ٣ شعبان ١٤٣٩ هـ - ١٩ أبريل ٢٠١٨ مـ رقم العدد ١٤٣٨٧

علي أبو دهن رئيس (جمعية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية) يتحدث لإذاعة دوريتشه فيله العام الماضي

بيروت: كارولين عاكوم

جدّدت جمعية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية دعوتها الدولة اللبنانية للعمل على قضيتهم في الوقت الذي أعلن أمس عن وفاة المعتقل السوري من أم لبنانية حسن حديفة، بعدما قضى أكثر من ثلاثين عاما بين قضبان السجون السورية على غرار اللبنانيين الذين يقدر عدد الموثق منهم، كما تؤكد الجمعية ٦٢٧ شخصا.

وأعلن أمس رئيس الجمعية علي أبو دهن عن وفاة حديفة المولود من أم لبنانية ووالد سوري وتسليم جثته لعائلته، مشددا على أن هذه الحالة تؤكد وجود معتقلين سياسيين وبينهم طبعا لبنانيون في السجون السورية رغم نفي النظام للأمر. وكان أبو دهن معتقلا سابقا في سوريا وأطلق سراحه في عام ٢٠٠٠ بعد ١٣ عاما صودف خلالها احتجازه مع حديفه وعشرات اللبنانيين في سجون عدّة.

ويمثل حديفة الذي كان قد اعتقل عام ١٩٨٧ بحسب أبو دهن، مثالا على وجود معتقلين سياسيين في السجون السورية منذ عشرات السنوات، لافتاً إلى أنه، ووفق المعلومات التي حصلت عليها الجمعية، فإن المعتقلين اللبنانيين يتوزّعون بشكل أساسي على سجني صيدنايا وعدرا، بينما لم يعرف مصير من كانوا في سجن تدمر بعد سيطرة تنظيم داعش على المنطقة قبل نحو ثلاثة أعوام.

وفيما حمّل أبو دهن الدولة اللبنانية مسؤولية إهمال هذا الملف، مطالباً وزارة الخارجية ورئيس الجمهورية الذي طلبت الجمعية لقاءه قبل أكثر من سنة وأحالها إلى ضابط ومن ثم إلى رئيس لجنة الإدارة والعدل النائب إبراهيم كنعان الذي لم يعد يتجاوب معهم، أشار إلى أن المعلومات عن المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية باتت تنعدم أكثر وأكثر منذ بدء الحرب السورية عام ٢٠١١، لافتاً في الوقت عينه إلى أنهم وكما المعتقلين القدامى، يعمد النظام إلى عزلهم في أقسام محددة في السجون منعا للتواصل مع الآلاف الذين سجنوا في السنوات الأخيرة.

وكتب أبو دهن الذي التقى حديفة للمرة الأخيرة في سبتمبر (أيلول) ١٩٩٢ في سجن تدمر، على صفحته في «فيسبوك»: «٣١ عاما قضاها أبو أكرم (حسن حديفة) في الاعتقال بتهمة مزيفة، مركّبة، كاذبة، مثله مثل آلاف المعتقلين في سجون ومعتقلات الأسد الأب والابن. تنقل بين جميع الفروع القاسية المميتة من فرع المنطقة إلى فرع فلسطين والتحقيق العسكري ثم تدمر اللعينة، ومنها إلى سجن صيدنايا العسكري حيث مرّ كما مررنا بأشد أنواع العذاب والذلّ والقهر والجوع والمرض.وكان قد حرم من رؤية عائلته ما يقارب ٢٥ سنة وأكثر، ثم نقل إلى سجن السويداء حيث وافته المنية هناك».

ورأى أبو دهن أن وفاة حديفة، المعتقل السياسي، يجب أن يكون إخبارا للدولة اللبنانية للتحرك والسؤال عن مواطنيها الذين تؤكد المعلومات وجود المئات منهم في السجون السورية، مذكرا كذلك بخروج أحد المعتقلين عام ٢٠١١ ويدعى جورج شمعون، قائلاً: «شمعون كان اعتقل أيضا خلال الحرب وبعدما أفرج عنه رفض الكلام أو إعطاء أي معلومات أو الحديث عن فترة سجنه، نتيجة الضغوط عليه، قبل أن يهاجر لبنان نهائيا إلى السويد».

وفي حين يصف مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان فضل عبد الغني قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية بـ«البقعة السوداء»، انطلاقا من نفي النظام الدائم لوجودهم لديه، يؤكد أبو دهن أن عددا قليلا من العائلات تقابل أبناءها مقابل دفع مبالغ من المال، لكنها تخشى الإفصاح عن الأمر خوفا على المعتقلين ومنعهم من رؤيتهم. وهو ما يؤكده عبد الغني لافتاً: «إلى أن قضية المعتقلين في السجون السورية باتت

(سوقا سوداء) و(مافيات)، من أصغر عسكري إلى أكبر ضابط، يبتزون خلالها الأهالي للحصول على المال وفي أحيان كثيرة يتم إيهامهم بمعلومات غير حقيقية ووعود غير قابلة للتحقيق».

وكانت «الشرق الأوسط» قد نشرت عام ٢٠١٤ ملخصا لمذكرة أعدها الأمن القومي السوري تكشف تعمده التهرب من إظهار أية حقائق حول مئات المعتقلين اللبنانيين في سجونه، في المراسلات الموجهة إلى الجانب السوري الممثل في اللجنة اللبنانية السورية المشتركة لدرس ملف المفقودين اللبنانيين والسوريين التي كانت قد تشكلت عام ٢٠٠٥.

واكتفى الأمن القومي بتبيان أوضاع عدد من المعتقلين بتهم جنائية، فيما أغفل تقديم الاستيضاحات عن عدد كبير منهم بتهم سياسية، بعضهم أعدم والبعض الآخر توفي لأسباب مرضية، ويقدّر عددهم ما بين ثلاثين وأربعين شخصا، فيما معتقلون آخرون ما زالوا أحياء.

ويلفت بيان الأمر القومي إلى تقديم الجهات اللبنانية قوائم بأسماء ٧٢٥ لبنانيا فقدوا في سوريا، هناك أدلة على وجود ٩٨ منهم في سوريا، و١٣٣ اسما لا أدلة على وجودهم، و٤٩١ أفادت الوثيقة بأن «اللبنانيين يعتقدون أن الميليشيات اللبنانية اعتقلتهم وسلمتهم إلى سوريا».

وفي مقابل القوائم اللبنانية، طرح الجانب السوري ١٠٩٠ اسما سوريا مفقودا في لبنان، هناك أدلة على اختفاء ٨٠٠ منهم في لبنان، و٢٨٣ اسما لعسكريين سوريين فقدوا أيضا في لبنان مقابل سبعة أسماء فردية، وأشارت المذكرة المسربة إلى أن الجانب السوري أوضح خلال الاجتماعات معالجته لـ١٢٣ حالة، مقابل معالجة الجانب اللبناني لـ٩٦ حالة.

مع العلم أن اللجنة اللبنانية ـ السورية المشتركة كانت قد عقدت ١٨ اجتماعا منذ تشكيلها نهاية شهر يوليو (تموز) ٢٠٠٥ حتى نهاية يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٨، قبل أن تتوقف الاجتماعات نتيجة توتر العلاقة بين البلدين.